

600 دينار للمديرين و500 للمراقبين في التعليم الخاص الزحلة لمنح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية في «التربية» والأوقاف»

ان يبدأ العمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم 28 لسنة 2011 تحقيقاً لمبدأ المساواة في المراكز القانونية بين من يشمله تطبيق هذا القانون.

على الآتي: درجت قرارات الخدمة المدنية على اعتبار الفئات المذكورة في الجدول المعدل رقم 2 ضمن الوظائف الإشرافية التعليمية وأخرها قرار رقم 2006/20، علماً بأن الفئات المذكورة تقوم بمهام وأعباء كبيرة جداً بحسب «لدليل بطاقات الوصف الوظيفي الصادر من وزارة التربية»، ومنها متابعة أعمال مديري المدارس والتوجيه الفني والإشراف على اادامهم ومن المعلوم منطبقاً على ذلك زادت المسؤولية زادت الاعباء الوظيفية الامر الذي يتطلب معه زيادة المخصصات المالية.

وحيث ان القانون رقم 28 لسنة 2011 قد خلا من شموله لهذه الفئة فإن مبدأ المساواة يتطلب ادخال هذا التعديل كما جاء في الجدول رقم 2 الذي اقترحه هذا القانون. وقد نص القانون على

تقدم النائب د.يوسف الزلزلة بالاقترح بقانون بشأن تعديل القانون رقم 28 لسنة 2011 في شأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ونصت مواده على الآتي:

● مادة أولى: يعدل الجدول رقم 2 المرفق بالقانون رقم 28 لسنة 2011 المشار اليه بإضافة المسميات الوظيفية التالية الى الجدول وفقاً لما يلي:

● مادة ثانية: يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم 28 لسنة 2011.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون تعديل القانون رقم 28 لسنة 2011 في شأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية



د.يوسف الزلزلة

الوظيفة	مدير عام منطقة تعليمية.	مدير عام في التعليم الخاص.	مدير الشؤون التعليمية في المناطق التعليمية.	مدير الشؤون التعليمية في التعليم الخاص.	مدير عام الشؤون التعليمية في التعليم الديني.	مدير إدارة التنسيق ومتابعة التعليم العام.
600						
500	مراقب الشؤون التعليمية في المناطق التعليمية.	مراقب الشؤون التعليمية في التعليم الخاص.	مراقب الشؤون التعليمية في التعليم الديني			

الفيلكاوي يسأل وزير الداخلية عن قبول الطلبة الضباط



طاهر الفيلكاوي

الى رتبة ملازم: عدد الطلبة الضباط الذين تم قبولهم في الدورة؛ وتفاصيل المهمل الذي حصلوا عليه ومن أي دولة؛ وهل تمت معاملة حاملي الشهادات الأجنبية من التعليم العالي؛ وما شروط القبول في هذه الدورة؟

وجهه النائب طاهر الفيلكاوي سؤالا برلمانيا الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاء فيه: السيد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الموقر الرجاء تزويدنا بالاتي فيما يخص الدورة التاسعة من حملة شهادة البكالوريوس والثانوية من ضباط الصف

إلى حين الانتهاء من التحقيقات دشتي يطالب بإيقاف مدير «التأمينات» عن العمل

وان أفصحنا عنها لخرج الشعب كله محتجا على الملاحظات.

وناشد دشتي رئيس الوزراء ان يكون المعيار واحدا في التعامل مع المحالين الى النيابة العامة، وعلى كل محال يجب ان يبنى بنفسه ويترك مضميه الى حين انتهاء التحقيق، متسائلا: «لماذا التحدي السافر لأهل الكويت والمجلس، هناك أمر غير مسبوق، ومثلما تعاملت مع القيادات التي أحبلت يجب ان تعاملوا مع مدير التأمينات».

كشف النائب عبدالحميد دشتي عن مطالبته رئيس الوزراء إيقاف مدير التأمينات الاجتماعية فهد الرجعان عن العمل، لأن هناك تحقيرا في النيابة العامة فتح ضده، بالإضافة الى مقاضاته من قبل القضاء السويسري، وتوجد لجنة تحقيق برلمانية مكلفة بالتحقيق معه. وقال دشتي في تصريح للصحافيين: يجب إيقاف الرجعان فوراً لأنه مؤتمن على أموال الشعب، ويكفي الأخذ بتقارير ديوان المحاسبة التي تدنيه،



د.عبدالحميد دشتي

أكد إيمانه بحق النواب في مساءلة أي من الوزراء المعيوف: لم أقنع أحداً بتأجيل الاستجوابات

اصبح يمتعتها البعض من وسائل الاعلام في وقت تمر به الكويت والمنطقة بظروف تتطلب رص الصفوف والعمل على اعلاء كلمة الصدق والعمل لمصلحة الكويت.

● بلفيس العلي

المواطن ثانيا، وانا اتحدى ان يظهر او ان يتحدث اي نائب من النواب ويقول اني تحدثت معه محاولا اقناعه بتغيير موقفه من قضية الاستجواب والتصويت مع التأجيل، وازف المعيوف: انا مؤمن اشد الايمان بأنه من حقي كنايب ان يكون لي موقف وقرار شخصي من كل قضية وكذلك انا احترم حق اي نائب وعضو زميل في تقرير وتقرير موقفه من قضية تأجيل الاستجوابات من عدمها، وتحدى النائب المعيوف ان تكون المعلومات التي ذكرتها الصحفية صحيحة، وقال: ان كانت صحبة فعلى من يؤكد صحتها ان ياتي بنائب واحد فقط يقول اني تحدثت معه محاولا اقناعه بتأجيل الاستجوابات. وختم النائب المعيوف مبعرا عن استيائه من محاولات التشكيك المستمرة والتي

استغرب النائب عبدالله المعيوف الزج باسمه في بعض وسائل الاعلام التي تنتهج اسلوب الاثارة دون البحث عن المصادقية والحقيقة، حيث تحدثت هذه الصحف عن قيامه والنائب علي العمير والنائب مبارك الخرينج بمحاولة لاقناع اعضاء مجلس الامة بتأجيل الاستجوابات، وهو الامر غير الصحيح، حيث أكد النائب المعيوف انه يحترم جميع وجهات النظر المتعلقة بقضية تقديم او تأجيل الاستجوابات ولا يمكنه ان يسعفى لتجيب آراء زملائه النواب لمصالحه او ان يعمل على تغيير قناعاتهم، وقال: انا احترم وجهات النظر المختلفة في قضية الاستجوابات سواء برى وجوب تقديمه الآن او فيمن يرى ويعتقد العكس ونحن نعمل جميعا لمصلحة الوطن ولا



عبدالله المعيوف

الدبوس يعتذر عن عدم استقبال رواد ديوانه



عصام الدبوس

يعتذر النائب عصام الدبوس عن عدم استقبال رواد ديوانيته يوم الثلاثاء 21 مايو 2013، وذلك لسفره خارج الكويت على رأس وفد برلماني الى المملكة الأردنية الهاشمية.

شمس لعمل مدخل ومخرج للمركبات في صباح السالم



هاني شمس

تقدم النائب هاني شمس باقتراح برغبة قال في مقدمته: ان الازدحام المروري أكثر ما يعانيه المواطن الكويتي في عملية السير، حيث طالت فترات السذرة اليومية فلا بد على وزارة الداخلية متحطة بفريقها الهندسي ان يقللوا من هذه الظاهرة التي تكاد ان تشل حركة البلاد. وتوسعت هذه الظاهرة الى الشوارع الداخلية للمناطق غير مكتفية بالرئيسية منها، وقد عانى سكان منطقتة صباح السالم من هذه الظاهرة وخاصة بين قطعتي 6 و10 المطلقة على طريق الملك فهد.

وجاء نص الاقتراح كالآتي: عمل مدخل ومخرج لسير المركبات من طريق الملك فهد الى التسارع الذي يفصل بين قطعتي 6 و10 في منطقة صباح السالم.

معصومة لمنح الجنسية لأبناء الكويتية المتروجة من غير كويتي

تقدمت النائبة د.معصومة المبارك بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل أحكام المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، ونصت مواد الاقتراح على الآتي:

مادة أولى: يستبدل بنص المادة 2 من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار اليه النص التالي:

1 - يكون كويتيا كل من ولد لأب كويتي.

2 - يكتسب الجنسية الكويتية بنص القانون كل من بلغ سن الواحدة والعشرين من اولاد الكويتية من غير كويتي بعد اعلان اختياره الجنسية الكويتية وشرط اقامته اقامة مستقرة في الكويت على الا تكون الأم قد اكتسبت الجنسية بطريق التبعية لزوجها، وفي جميع الأحوال يعامل معاملة الكويتي لحين بلوغه السن المشار اليها كما تسقط عنه جنسية الأب فور تثبيت الجنسية الكويتية.

مادة ثانية: يلغى البند (ثانيا) من المادة 5 من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار اليه.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل أحكام المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية على الآتي: يهدف هذا التعديل الى تلافي أوجه القصور التي لاحقت تطبيق القانون والمشكلات العملية التي نشأت من القيود التي وضعها النص كما جاء في المادة الخامسة كما يعمل على اعادة صياغة مواده ولهذا نصت المادة الأولى على ان الجنسية الكويتية تقرر بناء على نص القانون في حالتين: الأولى لمن يولد لأب كويتي، الحالة الثانية لمن يولد لأم كويتية اذا كانت متروجة من غير كويتي وبلوغ الابن او الابنة واحدى وعشرين سنة ميلادية بعد ان يتم تخييره بين جنسية الأب او الجنسية الكويتية وبشرط فان ان تكون الأم لم تحتسب الجنسية الكويتية بطريق التبعية للزوج الكويتي، وبشرط ثالث ان تكون اقامته مستقرة بالكويت وتسقط عنه جنسية الأب بمجرد تثبيت جنسيته الكويتية وفي جميع الأحوال يعامل معاملة الكويتي حتى بلوغه السن المشار اليه في النص.

طالب رئيس الوزراء بوقف قرارات الوزير حماد: وزير النفط قام بإبعاد القيادات النفطية الراضة لدفع غرامة «الداو»

وبالتالي فإن قراراته باطلة. وقال حماد ان وزير النفط أصابته حالة من الهستيريا فأصبح يمارس هذا العبث وقام بإبعاد القيادات النفطية التي عارضت دفع غرامة «الداو» مثل أحمد العدساني وخليفة الصباح ورجا الحجيلان.

وبين حماد ان هاني حسين حاول التصاع النفطي فيها شركة خاصة والعاملين فيها محسوبين عليه، وعبث رواد ديوانيته في القيادات النفطية، لافتاً الى ان قرارات وزير النفط باطلة ويمكن الطعن فيها لأنها تصدر من وزير مستقيل. وقال حماد نحن نعلم ان هاني حسين سوف يغادر ونعرف ذلك، متسائلاً ماذا ابقي حسين للوزير القادم وكيف سيعمل بعد ان وضع حسين كل القيادات المحسوبة عليه؛ مشيراً الى ان رئيس الوزراء اذا اتخذ قرارا بوقف قرارات الوزير حسين فإن ذلك

يعد قرارا شجاعا. وأشار حماد الى ان لجنة التحقيق في القضية سوف تجتمع مع الفريق المكلف بدفع غرامة الداو يوم الأربعاء المقبل. موضحا ان رئيس «الداو» أبلغ الوفد بان وزير حسين اتفق معه على دفع الغرامة وليس التفاوض مع الشركة.

وقال حماد لا يخفى عليكم ان هاني حسين هو مستشار شركة «الداو» واتفق مع شركته على دفع الغرامة، مشيراً الى ان رئيس «الداو» تحدث في قناة «سي.ان.بي. سي» ان الكويت انقذتنا فساله المذيع هل يعد ذلك غباء من الكويت فرد عليه «لا يسمك الكويتيون»، مؤكدا ان هذا يدل على فشل المشروع، وعندما طالبنا بوقف المشروع فإننا نعلم عن فشل المشروع.

وأكد حماد ان الوزير هاني حسين سيلاحق قضائيا، مشددا على ضرورة وقف جميع القرارات التي أصدرها.

طالب النائب سعدون حماد رئيس الحكومة بوقف القرارات التي أصدرها وزير النفط هاني حسين، مشيراً الى ان الوزير حسين مستقيل،



سعدون حماد

بنفس نسبة الارتفاع في معدل التضخم لاري لزيادة مرتبات موظفي الدولة في الجهات والمؤسسات ذات الميزانية الملحة والمستقلة سنويا

● مادة أولى: يتم زيادة المرتبات سنويا مع بداية السنة المالية للدولة لجميع العاملين في وزارات ومؤسسات الدولة ذات الميزانيات الملحة والمستقلة والمعاشات التقاعدية بنفس نسبة الارتفاع (ان وجدت) في الرقم القياسي العام) وحتى التضخم الصادر عن الإدارة المركزية للاحصاء للسنة الميلادية السابقة.

● مادة ثانية: تقدم الحكومة الى مجلس الأمة تقريرا سنويا بما تم بشأن تنفيذ هذا القانون.

● مادة ثالثة: تلغى المادة الرابعة من القانون رقم 49 لسنة 1982 المشار اليه.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها على الآتي: سبق ان صدر القانون رقم 49 لسنة 1982 وتضمن التزاما على الدولة بإعادة النظر كل سنتين على الأكثر من تاريخ العمل به على مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات العيشة وفقا للقواعد والأحكام التي يقرها مجلس الوزراء، وحيث ان هذا القانون لم يواكب متغيرات التضخم الهائل في مستويات المعيشة والذي يتزايد سنويا لهذا أعد هذا القانون لينص في مادته

تقدم النائب أحمد لاري بالاقتراح بقانون في شأن زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها بناء على الزيادة السنوية في معدل التضخم حسب الرقم القياسي العام بالإدارة المركزية للاحصاء، ونصت مواد الاقتراح بقانون على الآتي:

● مادة أولى: يتم زيادة المرتبات سنويا مع بداية السنة المالية للدولة لجميع العاملين في وزارات ومؤسسات الدولة ذات الميزانيات الملحة والمستقلة والمعاشات التقاعدية بنفس نسبة الارتفاع (ان وجدت) في الرقم القياسي العام) وحتى التضخم الصادر عن الإدارة المركزية للاحصاء للسنة الميلادية السابقة.

● مادة ثانية: تقدم الحكومة الى مجلس الأمة تقريرا سنويا بما تم بشأن تنفيذ هذا القانون.

● مادة ثالثة: تلغى المادة الرابعة من القانون رقم 49 لسنة 1982 المشار اليه.

تقدم النائب أحمد لاري بالاقتراح بقانون في شأن زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها بناء على الزيادة السنوية في معدل التضخم حسب الرقم القياسي العام بالإدارة المركزية للاحصاء، ونصت مواد الاقتراح بقانون على الآتي:

● مادة أولى: يتم زيادة المرتبات سنويا مع بداية السنة المالية للدولة لجميع العاملين في وزارات ومؤسسات الدولة ذات الميزانيات الملحة والمستقلة والمعاشات التقاعدية بنفس نسبة الارتفاع (ان وجدت) في الرقم القياسي العام) وحتى التضخم الصادر عن الإدارة المركزية للاحصاء للسنة الميلادية السابقة.

● مادة ثانية: تقدم الحكومة الى مجلس الأمة تقريرا سنويا بما تم بشأن تنفيذ هذا القانون.

● مادة ثالثة: تلغى المادة الرابعة من القانون رقم 49 لسنة 1982 المشار اليه.

وفد الصداقة البرلمانية يغادر إلى جمهوريتي لاتفيا وفنلندا



مشام البجلي



مبارك النجادة



عدنان المطوع

لاتفيا سبل التعاون بين البلدين الصديقين. كما سيقيم وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية الأولى بزيارة رسمية إلى جمهورية فنلندا تستغرق ثلاثة أيام خلال الفترة من 23 مايو إلى 25 مايو الجاري يلتقي خلالها أعضاء البرلمان الفنلندي، وعدد من مسؤولي جمهورية فنلندا، وتأتي هذه الزيارة في إطار جولة مجموعة الصداقة البرلمانية الأولى التي شملت جمهورية لاتفيا.



ناصر المري

المري يسأل العبدالله عن صرف مكافأة الخريجين

وجه النائب ناصر المري سؤالا برلمانيا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله جاء فيه خلال جلسة مجلس الامة والتي تمت فيها مناقشة وضع العملة اكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انه سيتم صرف مكافأة الطلبة الخريجين خلال شهر مايو 2013، وعليه يرجى التكرم بتزويدي بالتالي: متى سيتم صرف مكافأة الطلبة الخريجين وما الشروط الواجب توافرها في الخريجين لاستحقاق هذه المكافأة وما الجهة المسؤولة عن صرفها؟